امعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مقياس سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي

محاضرة يقدمها د. سمير قريد أستاذ محاضر –أ–إلى طلبة السنة الثالثة علم اجتماع

– المحاضرة رقم 12: الإشكاليات التي تحول دون تأسيس الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري

إن تأمل الواقع الحالي لمفهوم الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري يكشف كيف أصبح مفهوما إشكاليا، نتيجة عدد من الإشكاليات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي حالت دون تبلور هذا المفهوم في الفكر والممارسة الاجتماعية.

كما يعد فشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها سببا آخر لأزمة الرابط الاجتماعي، ففي ظل النظام العالمي المعاصر لم تعد الدولة قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها، أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية في إطارها، ما دفع المواطنين إلى المطالبة بإعداد التفاوض أو مناقشة العقد الاجتماعي المؤسس للدولة، والمحدد للعلاقات بين الأمة والمواطن **(علي جلبي، 2010: 427)**.

أولا–الإشكاليات الثقافية

إذا كانت هناك تداعيات لأزمة الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، فكان من الجدير بالاهتمام التوقف عند مختلف الإشكاليات المرتبة عنها، وتأتي في مقدمتها **الإشكاليات الثقافية** التي لا تزال في مجمل مضامينها وأبعادها ذات حمولة تقليدية مكرسة للعديد من القيم والتصورات السلبية البعيدة عن ثقافة الرابط الاجتماعي بمفهومه الحديث.

غياب الثقافة المدنية يمثل أهم مظهر من مظاهر الإشكاليات الثقافية، حيث يكشف الواقع حقيقية غياب هذه الثقافة لاسيما عند الشباب الجزائري "الذي لم يدرك بعد لحظة الوعي بقيم الثقافة المدنية، ولم يتمثلها كوعي، ولم يعايشها كحالة يقتضيها العصر الحديث، عصر تتلازم عنده بشكل عضوي قيم ومبادئ الحداثة على ما يتعاطى معها الشباب في العالم المتقدم" **(ثنيو نور الدين، 2013: 45)**.

وتبرز **ضعف الهوية الثقافية** خاصة عند فئة الشباب من خلال انغماسه في الثقافة الغربية وتفضيلها على ثقافة مجتمعة، وانعكست سلبا على منظومته القيمية، وأصبح يشعر بحالات من الاغتراب عن الذات والمجتمع، وأكثر من ذلك يعاني من حالات ضياع ثقافي.

أما بالنسبة **لسيطرة الثقافة التقليدية** كثالث إشكالية من الإشكاليات الثقافية، حيث " أن القيم التقليدية تتميز بأنها سلفية أكثر منها مستقبلية كما يتجلى من خلال شغف السلفي بأمجاد الماضي وانكفائه في الأزمات إليه، فيستمد منه اكتفاء نفسيا ينسيه الواقع ويحول فشله إلى انتصار، وعدم التخطيط للمستقبل البعيد، وإلى تحديد الأولويات، وتقييم الأمور حسب مدى تطابقها مع الأعراف والتقاليد والنصوص، وليس حسب تحليل دقيق لعناصرها ومسبباتها ونتائجها بضوء قناعات داخلية نتوصل إليها من خلال البحث الموضوعي المستقل **(حليم بركات، 2008: 328)**.

أما **ضعف الوعي بمفاهيم المواطنة** –كإشكال ثقافي رابع– فيكرس مفهوم المواطنة السلبية التي تقوم على تحصيل الحقوق والامتناع عن أداء الوجبات، أما **تراجع ثقافة الديمقراطية** ترتبط أساسا بتراجع ظاهرة المؤسساتية فمنذ تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال، وهي تعرف خللا على مستوى مؤسسات النظام السياسي، وتفقد لروح المؤسسة الحقيقية، إذ تنتشر ثقافة القائد الواحد، والمرجعية القائمة على شخصية السلطة، وهي ثقافة تتنافى ومبادئ وقيم الرابط الاجتماعي، وتشكل تحديا حقيقيا أمام تكريس ثقافة الديمقراطية وتجسيدها واقعيا **(مباركية منير، 2013: 218)**.

ثانيا–الإشكاليات الاجتماعية

أما بالنسبة **للإشكاليات الاجتماعية**، فتتعدد صورها، ويعتبر **ضعف الوعي بحقوق وواجبات المواطنة** أبرز هذه الإشكاليات، فالمواطن الجزائري الذي يعزف عن أداء عدد كبير من واجباته تجاه مجتمعه، يبرر ذلك أنه محروم من أبسط حقوقه، والواقع أن هذا الاختلال في درجة وعي المواطن بحقوقه وواجبات المواطنة يمكن أن يفسر كالتالي:

- تنازل المواطن الجزائري عن حقوقه لمصلحة السلطة، وهذا نتيجة اليأس والإحباط الذي كرسته التجارب السياسية السابقة.
- تنازل المواطن الجزائري عن حقوقه، حتى لا يلتزم بأداء الواجبات المقابلة لها **(مباركية منير، 2013: 178–179)**.

ومن جهته يؤكد "**بن أحمد حوكا**" أن **تراجع الاندماج الاجتماعي** ناتج أساسا عن استفحال وضعيات الشك واللايقين في واقع التفاعلات الاجتماعية والسياسية، ويمكن تفسير ذلك بالنسبة إلى المجتمعات التقليدية والمحافظة، بتمركز الثقة في الدوائر العائلية للعلاقات الاجتماعية، وعدم قدرتها على النمو خارج الأسس الدموية للاجتماع السياسي، أما من ناحية التنمية السياسية، فيشير الباحثون إلى وجود علاقات بين مشاعر الثقة وتكنولوجيا السلطة فمركزة القرار بين أيدي فئة اجتماعية قليلة، يساهم في انطواء الأفراد والجماعات، وتقهقرهم نحو البنيات الاجتماعية الأولية للتفاعل الاجتماعي، كالعائلة والطائفة والقبيلة **(بن حوكا أحمد، 2015: 166)**.

وتبرز كذلك **ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية** كإحدى الإشكاليات الاجتماعية وفي هذا السياق، يؤكد "**عنصر العياشي** أن البعد الاجتماعي لأزمة الرابط الاجتماعي يتجسد في فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعجزها عن أداء وظائفها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية، مؤدية إلى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل وأنماط التفاعل والقواعد الضابطة للاندماج الاجتماعي **(عنصر العياشي، 1999: 45)**.

أما بالنسبة لمسألة **غياب العدالة الاجتماعية**، فتعتبر من أكثر الإشكاليات الاجتماعية تأثيرا على تحقيق الرابط الاجتماعي وترتبط إشكالية **غياب العدالة الاجتماعية**، بالاستبعاد الاجتماعي الذي يتخذ صور مختلفة كعدم المساواة والحرمان والإقصاء عن المشاركة، كما يرتبط كذلك بالتهميش الذي يتخذ صورة الحرمان المادي، حيث "يتم توزيع الموارد على نحو غير عادل، وإلى جانب ذلك يتم استبعاد الأفراد المهمشين من الخدمات والبرامج والسياسات" **(علي جلبي، 2010: 431)**.

أما بالنسبة **لضعف المشاركة في الحياة العامة**، فتمثل خامس إشكالية اجتماعية وحسب "**حليم بركات**" فإن ضعف المشاركة في الحياة العامة، تحيل الإنسان (المواطن) إلى كائن مغترب عن نفسه ومجتمعه ومؤسساته، وتضطره إلى أن يساوم ويتكيف مع واقعه الأليم بدلا من العمل على تغييره بنفسه من خلال المشاركة الفعالة في سبيل النهضة التي حلم بها" **(حليم بركات، 2006: 28)**.

ثالثا–الإشكاليات السياسية

تعتبر **الإشكاليات السياسية** من أكثر الإشكاليات تأثيرا على تحقيق الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، والتي تتمثل أساسا في **ضعف التنشئة السياسية**، وفي هذا السياق يؤكد "**مصطفى محسن**" أن المجتمعات الثالثة –كحال الجزائر– لم تتمكن من بناء مجتمع منتظم المأسسة فاعل، وقادر على التعبير بشكل عقلاني منفتح، عن مشكلات وحاجات وإمكانيات، وتطلعات المجتمع، وعن آراء، اتجاهات، ومواقف فاعليه، موظفا في ذلك كل أساليب المساءلة والنقد والتعبير، والتأييد أو المعارضة والرفض والاحتجاج والاقتراح، مساهما بذلك في تثبيت أسس ثقافة المواطنة والحق والواجب والتعدد والاختلاف في الفكر والوجدان والممارسة الاجتماعية **(مصطفى محسن، 2005: 32)**.

وهذا الوضع يؤثر –حسبه– سلبيا على دور مؤسسات المجتمع المدني في أداء أدوارها في مجال التنشئة السياسية خاصة للأطفال والشباب من خلال تمرينهم المهني والوجداني والعملي على تمثل واحترام قيم التعايش والاعتراف بالآخر، وبدل أن تشكل هذه المؤسسات امتدادا لمؤسسات التنشئة على الصعيد المجتمعي العام، نجد الكثير منها ينخرط في مراهنات وحسابات سياسية أو محلية أو في صراعات على السلطة أو المواقع والأدوار الأمر الذي ينم عن ضيق أفقها الفكري والسياسي والاجتماعي، ولنا في ضعف الاهتمام بتربية وتكوين المواطن لدى الأحزاب السياسية خير مثال على ذلك.

وكامتداد لضعف التنشئة السياسية، تبرز كذلك مسألة **ضعف الثقافة السياسية**، وحسب "**أدونيس العكره**" فإن الإنسان في البلدان العربية على الرغم من أنه يولد مواطنا يحصل منذ ولادته على ترخيص قانوني يسمح له بممارسة بعض الحقوق التي تمنحه إياه السلطة السياسية القائمة، وتفرض عليه القيام بالواجبات المنصوص عليها في القوانين السائدة، ولكن صيرورته مواطنا مستنيرا، أي مدركا لحقوقه المواطنية الكاملة ومتمكنا من القيام بدوره الفعلي الذي يجسد معنى الديمقراطية، إنما تبقى مشروعا خياليا، وأحيانا وهميا بسبب النقص الفاضح في الشروط اللازمة لتحقيقه، وأحيانا بسبب غياب الإرادة الحاكمة لتفعيل شروط الثقافة السياسية **(أدونيس العكره، 2007: 70)**.

ويمثل **ضعف المشاركة السياسية** معوقا وظيفيا أمام تبلور مفهوم الرابط الاجتماعي، وعموما يؤشر ضعف المشاركة السياسية على تدني المكانة السياسية للأحزاب وتراجع دورها، وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيما ومواقف وممارسات، وذلك أمام الفاعلين في المشهد السياسي وفي مقدمتهم الدولة بكل أجزتها ومؤسساتها، كما يؤشر كذلك على ضعف وهشاشة –أو حتى غياب–ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة

للقيم الإيجابية للتضامن المجتمعي، ولمبادئ المواطنة والمسؤولية والديمقراطية والسلوك المدني **(مصطفى محسن، 2008: 12-13)**.

لم تعد المواطنة تتحدد بمجموعة الحقوق والحريات السياسية، وإنما بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا لم يعد ما يحدد المواطنين داخل المجتمع، وما يوحدهم هو العيش في إطار وحدة تاريخية وسياسية فقط، وإنما الانتماء إلى تنظيم الإنتاج، وتوزيع الثروات باسم قيم مشتركة، بحيث لم يعد التعاقد ذو الطبيعة السياسية هو ما يحدد الشركاء وإنما المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية **(فوزي بوخريص، 2015)**.

رابعا-الإشكاليات الاقتصادية

تبرز **الإشكاليات الاقتصادية** باعتبارها أكثر الإشكاليات تأثيرا على تحقق الرابط الاجتماعي، لأنها ترتبط بالانتقاص من القيمة المزدوجة للإنسان، بوصفه فردا مواطنا ومنتجا.

عدم العدالة التوزيعية تعتبر أكثر الإشكاليات الاقتصادية تأثيرا على تحقيق الرابط الاجتماعي وفي هذا السياق، فإن إشراف السلطة على توزيع عائدات الريع النفطي، غالبا ما تتخللها التفضيلات، وغياب العدالة التوزيعية، ويصعب معها معاملة كافة المواطنين ومختلف المناطق بطريقة عادلة ومتساوية، وهو ما يمكن التأكيد عليه فعلا من خلال التوزيع الجهوي وغير العادل للمشاريع التنموية في الجزائر، والتي تعد العائدات النفطية أهم مصادر تمويلها **(مباركية منير، 2013: 202)**.

كما يعتبر انتشار الفقر والبطالة من أكثر الظواهر تهديدا للنسيج الاجتماعي في الجزائر، ورغم الطفرة المالية التي تعيشها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، وما صاحبه من ارتفاع احتياطي الصرف، إلا أن معدلات التنمية في الجزائر لم تعرف أي تغير نوعي فلا تزال مؤشرات الفقر والبطالة في ارتفاع مستمر، وقد خلصت الدراسات إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون بـ **9.5%** بعد ما كان في حدود **8%** سنة **2009**، كما كشفت أيضا أن **45%** من الأفراد يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر، وتعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر، في ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الريع البترولي **(حاج قويد قورين، 2014: 18-20)**.

أما فيما يخص الحكم الراشد، فيجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها غير محققة، وخاصة فيما يتعلق بالنزاهة والشفافية وحكم القانون.

ويعكس ترتيب الجزائر وفق مقاييس الفساد وجودة الحكم التي تعدها المنظمات الدولية المتخصصة، حالة الفساد وغياب الحكم الراشد في الجزائر، فوفقا لمؤشرات مدركات الفساد لعام 2010 الصادر عن

منظمة الشفافية الدولية، جاء ترتيب الجزائر أكثر الدول فسادا في المركز 105 من مجموع 178 دولة شملتها إحصاء المنظمة أي بقيمة 209 نقطة **(م.ح. ليمام، 2011: 217)**.

ومن ثم يؤدي الفساد إلى تقويض أسس الديمقراطية والحكم الراشد، وتزييف الانتخابات وغياب الرقابة والمساءلة، وتشويه الجهاز الإداري للدولة كما يترتب على الفساد زيادة الفئات الفقيرة والمهمشة، وتغذية التطرف، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، نتيجة السيطرة على المال العام من قبل فئة تسيطر على مفاصل النظام السياسي **(أحمد أبو دية [وآخرون]، 2014: 06)**.

وفي ظل غياب الحكم الراشد وانتشار الفساد، تبدو الهوة شاسعة بين التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية التي تمثل أحد دعائم الترابط المجتمعي. هناك تداعيات لهذه الإشكالية ظهرت في تكريس عمليات الإقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، حيث يمثل إقصاء الإنسان من التنمية من أكثر الإشكاليات التي تعوق تحقيق ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري.

المراجع

1. العكره أدونيس (2007). **التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
2. أبو دية أحمد [وآخرون] (2014). **الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية**. فلسطين: منشورات الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.
3. بوخريص فوزي (2015). الاندماج الاجتماعي والديمقراطي: نحو مقاربة سوسيولوجية. mominoum.com/pdf1/2015-01/54b909cceb4ca741729129.pdf
4. بن أحمد حوكا (2015). <<الرأسمال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي بالمغرب.>> **إضافات** (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان 29–30، شتاء– ربيع.
5. بركات حليم (2008) **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط10. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. بركات حليم (2006). **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. ثناء فؤاد عبد الله (2004). **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. علي جلبي (2010). «**المواطنة والمشاركة وانعكاساتها في حياتنا اليومية**.» في: نجوى حسين خليل [وآخرون]. **المسؤولية الاجتماعية والمواطنة**. القاهرة: دار القبس للطباعة.
9. عنصر العياشي (1999) **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**. القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع.
10. قويد قورين حاج (2014). «ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية: البطالة والتضخم.» **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** (الجزائر)، العدد 12، جوان.
11. مباركية منير (2013). **مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (وقفة جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان).
12. مصطفى محسن (2005). «**إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين آليات اشتغال الفضاء المؤسسي ومكونات المحيط الاجتماعي**.» في: عبد الوهاب بن حفيظ [وآخرون]. **التربية والمواطنة في العالم العربي**. تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
13. مصطفى محسن (2008). «المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات.» **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت)، العدد 17، شتاء.
14. محمد حليم ليمام(2011). **الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والنتائج**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. مباركية منير (2013). **مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (وقفة جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان).